M.C.S.D

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

٢٠٠٣
التقرير السنوى

M.C.S.D

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

MISR FOR CLEARING, SETTLEMENT AND CENTRAL DEPOSITORY

التقرير السنوى

٢٠٠٣

المحتويات

٥ أعضاء مجلس الإدارة

٦ كلمة السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة

٨ المعالم الرئيسية لعام ٢٠٠٣

١٠ ثمانى سنوات من العمل المتواصل

١٢ ملامح التطور فى أنشطة الشركة

- ١٢ قيد الأوراق المالية
- ١٤ نظام التسوية
- ١٧ تطوير النظم القائمة لدى الشركة
- ١٧ نظام صرف الأرباح

١٩ آليات جديدة للمستثمرين

٢٤ الرؤى المستقبلية

٢٦ تقرير مراقب الحسابات

٢٨ القوائم المالية للعام المالى ٢٠٠٣

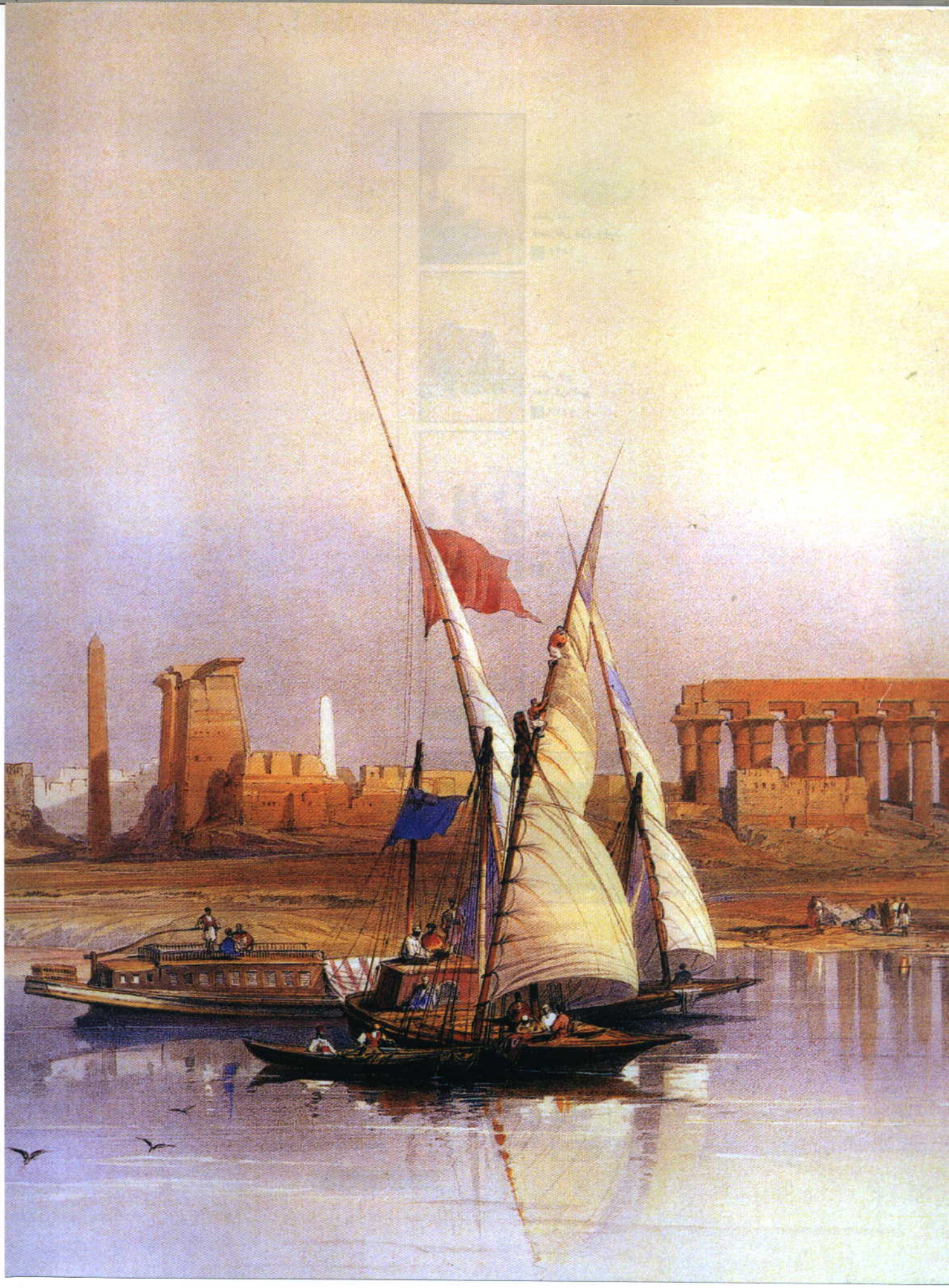

منظر عام
لمعبد على جزيرة فيلا
■ ١٨٣٨

منظر عام
لمعبد كوم أمبو
■ ١٨٣٨

منظر عام
لمعبد كلابشة
■ ١٨٣٨

أحد المراكب الفرعونية
بالنيل
■ ١٨٣٨

بهو الأعمدة
بمعبد إيزيس بجزيرة فيلا
■ ١٨٣٨

M.C.S.D
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى
Misr for Clearing, Settlement and Central Depository

المقـر الرئيســى: ٧٠ شارع الجمهورية
تليفون ٥٩٧١٥٨١ (٢٠٢) فاكس ٥٩٧١٥٢٣ (٢٠٢)
صندوق بريد ١٥٣٦ العتبة القاهرة ـ مصر
فـرع الاسـكندرية: ٤ شارع ابن الصايغ متفرع من شارع
الحرية تليفون ٤٨٤٩٩٠٢ (٢٠٣)
فاكس ٤٨٧٥٨٣٨ (٢٠٣)
الموقع على الانترنت
www.mcsd.co.eg

مجلس الإدارة

علي محمد نجم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
وممثلا عن بنك مصر لتنمية الصادرات

محمد سليمان عبد السلام
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
(عضو من ذوى الخبرة)

ناصف نظمي جرجس
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن شركات الوساطة فى الأوراق المالية

عمرو عبد العظيم حسنى
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن شركات الوساطة فى الأوراق المالية

محمد عادل السنهورى
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن بنك قناة السويس

سامح يوسف الترجمان
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن بورصة الإسكندرية

عمرو محمد بهاء الدين
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن البنك المصرى التجارى

محمد العباسى الجوهرى
عضو مجلس الإدارة
وممثلا عن بورصة القاهرة

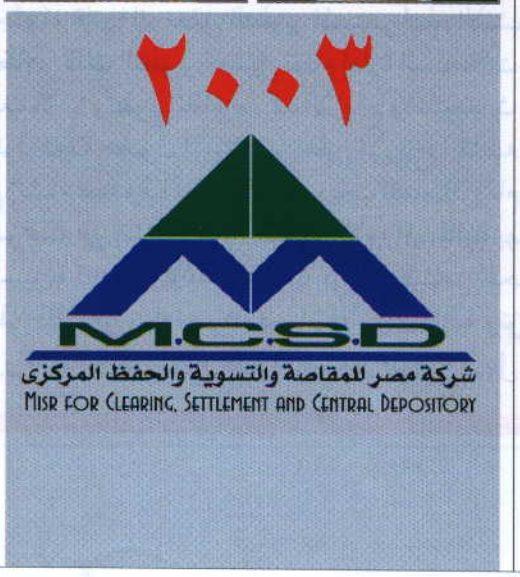

كلمة السيد الأستاذ
رئيس مجلس الإدارة

يشرفني أن أقدم لكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالشركة التقرير السنوي لأنشطة الشركة والإنجازات التي حققتها، كما أستعرض القوائم المالية لعام ٢٠٠٣، بالإضافة الى الرؤية المستقبلية وما يمكن إضافته من أنشطة لخدمة الأعضاء والمشتركين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية.
احتفلت الشركة في أكتوبر ٢٠٠٣ بعامها الثامن، لذا وجب علينا التوقف للحظات لمعرفة أين كنا؟ وأين نحن الآن؟ والى أين نتجه؟ .

إن الفارق كبير بين ما كانت عليه الشركة من ثمانى سنوات وبين ما هي عليه الآن بعدما اصبحت رائدة للتطوير في مجال أسواق المال وصاحبة موقع متميز على الخريطة العالمية في هذا المجال .

بدأت الشركة مزاولة نشاطها الفعلي عام ١٩٩٦ بتقديم خدمات المقاصة والتسوية والإيداع المركزي للأوراق المالية فى مصر ، من خلال تسوية كافة العمليات التي تتم على الأوراق المالية في توقيتات محددة، وتطبيق مبدأ التسليم مقابل الدفع مما كان له أثراً واضحاً في زيادة السيولة وسرعة دوران الأوراق المالية، ومواكبة أسواق المال العالمية.

أثمر التطوير المستمر لأنشطة الشركة زيادة مضطردة فى معدلات النشاط، فقد زاد عدد العمليات التي تمت تسويتها خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ٦٣,٦ ٪عن عام ٢٠٠٢، كما زادت كمية الأسهم المتداولة بنسبة ٧٨,٢٪، وزاد عدد الأوراق المالية المقيدة بنظام الإيداع المركزي بنسبة ١٥,٨٦ ٪ عن عام ٢٠٠٢، بلغ إجمالي عدد الجهات المصدرة التي تم ايداع نسبة ١٠٠٪ من أوراقها المالية ٣٢٠ جهه مصدرة، وعدد الجهات التي تم إيداع نسبة ٩٠٪ فأكثر من أوراقها المالية ٢١٩ جهه مصدرة، وقد بلغت كمية الأوراق المودعة بالخزينة ٥,٧٥٦,٤٨٤,١٢٨ ورقة مالية .

الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى قيام الشركة بتقديم الأنشطة الرئيسية التي تم إنشائها من أجلها، فإنها لم تغفل التطوير المستمر لهذه الأنشطة ومعالجة أية أوجه للقصور بها، ومن مظاهر ذلك التطوير تعديل نظام إدارة السجلات بما يوفر الوقت والجهد ويؤمن أرصدة العملاء، وتطوير نظام صرف الأرباح واستحداث طرق جديدة للتغلب على المعوقات التي تحول دون حصول المستثمرين على الأرباح الخاصه بأوراقهم المالية في المواعيد المقررة، كما تم إنشاء صندوقاً لضمان التسويات لضمان إتمام التسوية في المواعيد المحددة لها ، كما شرعت فى إنشاء نظام لتسليف الأوراق المالية بهدف إضافة أداة جديدة تسهم في زيادة السيولة كنتيجة لإتمام التسوية في التوقيتات المحددة دون حدوث أي تأخير، وما يترتب على ذلك من زيادة سرعة دوران الأوراق المالية وتوفير عائد إضافي للمستثمر مقابل تسليف أوراقة المالية مما يشجع على الإستثمار طويل الأجل.

وقد أوشكت الشركة على الانتهاء من وضع القواعد الأساسية لنظام التسليف والإجراءات الخاصة به لعرضه على الهيئة العامة لسوق المال لإعتماده وتحديد موعد بدء تشغيله .

أولت الشركة خلال عام ٢٠٠٣ اهتماماً كبيراً بالمستثمر ، وذلك بتقديم مجموعة من الخدمات الجديدة من خلال موقعها على الإنترنت تتمثل في تمكين المستثمر من الاطلاع على أرصدة أوراقه المالية ومتابعة القيمة السوقية لمحفظته المالية أولاً بأول ، بالاضافة إلى إمكانية متابعة عمليات التداول التي تمت على الأوراق المالية المملوكه له بصورة يومية وتاريخية اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٦ ، وكذا التسويات التي تمت عليها ، كما يمكن للمستثمر معرفة مستحقاته الناتجة عن الأوراق المالية المملوكه له من أرباح نقدية وأسهم مجانية وقيم استرداد وغيرها .

ويسعدني إلقاء الضوء على الدور الريادي الذي تقوم به الشركة على المستوى الإقليمي ، حيث فتحت أبوابها للبلاد العربية للإطلاع على الأنظمة المطبقة لديها وكيفية تقديم خدماتها ، بالإضافة إلى الحضور الفعال لها فى مختلف الاجتماعات المتعلقة بأسواق المال العربية .

وليس بغريب على الشركة أن تعطي - كعادتها - عناية خاصة للعنصر البشري بوصفة العمود الفقرى الذي يعتمد عليه نجاح أي مؤسسة ، وذلك بالتدريب المستمر وإطلاع موظفيها على أحدث النظم المطبقة في اسواق المال العالمية .

ولا يسعني قبل أن أنهي كلمتي إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لمساهمي الشركة على ثقتهم فيها ، وفيما تقدمه من خدمات تخدم السوق المصري ، كما أتوجه أيضا بالشكر إلى زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالشركة على ما يقدمونه من مجهودات كبيرة ومخلصة أدت إلى تحقيق مثل هذه الانجازات في مثل هذا الوقت القصير متمنياً الاستمرار في تحقيق المزيد والمزيد من النجاحات وصولاً إلى المستوى العالمي وتحقيق الريادة والتميز في المجال .

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

علي محمد نجم

المعالم الرئيسية لعام ٢٠٠٣م

يناير

- تصميم نظام المقاصة والتسوية لخدمة مشروع البورصة العربية وعرضه على اجتماع البورصات وأسواق المال العربية المنعقد في بيروت.

يونيو

- تمكين المستثمر من الاطلاع على القيمة السوقية لمحفظة أوراقه المالية من خلال شبكة الإنترنت، وأية تغييرات تتم عليها فور حدوثها.
- قرار وزير المالية بحفظ سندات الخزانة المصرية الصادرة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ بنظام الإيداع المركزي لدى الشركة.

يوليو

- قيام الشركة باتمام التسوية على حسابات البنوك لدى البنك المركزى المصري، وحتى تصبح التسوية نهائية ولا رجعة فيها (Final and Irrevocable).

سبتمبر

- تمكين المستثمرين من الإطلاع على قيمة أرباحهم عن أوراقهم المالية سواء التي تم صرفها أو التي تقررت من الجهة المصدرة لها.
- إضافة جميع البيانات التاريخية الخاصة بعمليات التداول للمشتركين في خدمات الشركة اعتبارا من بداية النشاط في أكتوبر ١٩٩٦

أكتوبر

- اختبار تشغيل جميع نظم الشركة على الموقع التبادلي وعلى الحاسب الإحتياطي الموجود بفرع الشركة بطلعت حرب بعد فصل الحاسب الرئيسي الموجود بالجمهورية طبقاً للخطة الموضوعة لمواجهة الكوارث (Business contengency plan)
- الإنتهاء من تأمين البيانات المتاحة عن طريق الإنترنت بواسطة تحميل برامج التأمين المعروفة بـ ISS

ديسمبر

- تكليف شركة مصر للمقاصة من قبل الجمعية العمومية لإتحاد أسواق المال العربية بالقيام بأعمال المقاصة والتسوية والإيداع المركزي للبورصة العربية في المرحلة الأولى.
- تعديل نظام التسوية ليتناسب مع تسوية السندات الحكومية في T+1 وذلك بناء على قرار الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

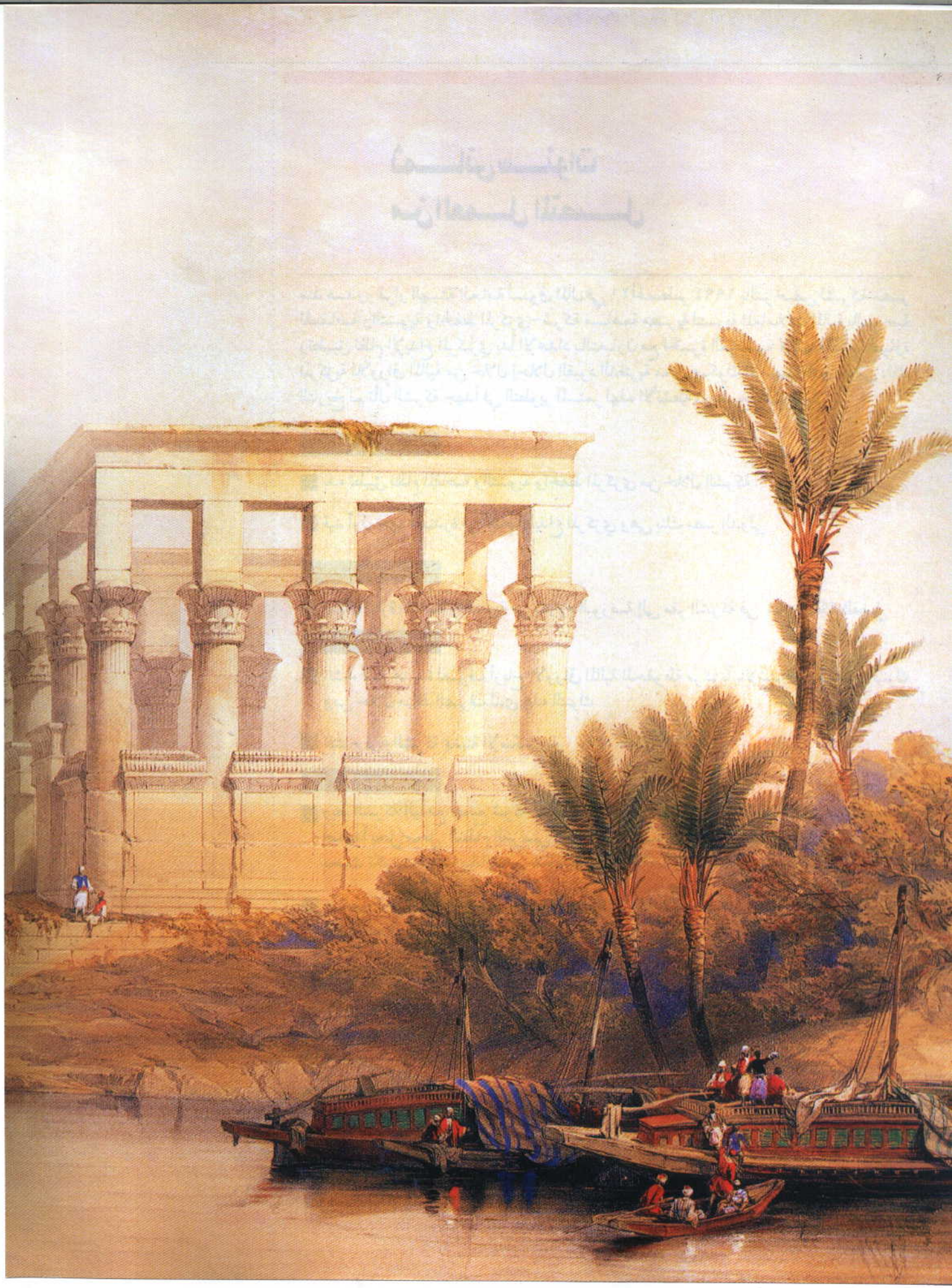

ثمـــانى ســـنوات من العمـــل المتصـــل

منذ صدور قرار الهيئة العامة لسوق المال في ٢١أغسطس١٩٩٤ بالترخيص لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي-شركة مساهمة مصرية لتسوية المعاملات المالية بالبورصة وتطبيق نظام الإيداع المركزي بدأ الإعداد بالتعاون مع الخبرة الفرنسية لإنشاء نظام الحيازة المركزية للأوراق المالية من خلال إحلال القيود الدفترية محل صكوك الأسهم المادية، ومن ذلك التاريخ لم تألُ الشركة جهداً في التطوير المستمر لهذه الأنشطة، ويتضح ذلك مما يلي :

١٩٩٦

- بدء تطبيق نظام المقاصة والتسوية والحفظ المركزى من خلال الشركة .
- قيد أول جهه مصدرة في نظام الايداع المركزي وهى بنك مصر الدولي .

١٩٩٧

- انتقال إدارة المقاصة والتسوية من بدروم البورصة إلى مقر الشركة في شارع سكة الفضل

١٩٩٨

- انشاء آلية جديدة لصرف أرباح الأوراق المالية المحفوظة مركزياً بالإشتراك مع بعض البنوك ومن خلال منافذ الصرف لدى هذه البنوك
- افتتاح فرع الشركة بمدينة الإسكندرية

١٩٩٩

- ربط الشركة آلياً مع جميع شركات إدارة سجلات الأوراق المالية ، وقد كان ذلك بمثابة نظاماً جديداً يحل محل النظام الفرنسي الذي كانت تعمل فيه كل شركة سجلات على حده، بحيث تكونت قاعدة بيانات موحدة للعملاء
- صدور قرار إنشاء صندوق لضمان تسوية المعاملات الناتجة عن عمليات التداول التي تتم بالبورصة فى مواعيدها المحددة .

٢٠٠٠

- بداية مزاولة النشاط الفعلى لصندوق ضمان التسويات
- صدور قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة٢٠٠٠
- افتتاح الفرع الرئيسي للشركة في ٧٠ شارع الجمهورية-القاهرة

٢٠٠١

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠

٢٠٠٢

- البدء في إجراءات توفيق أوضاع الشركة طبقاً لأحكام قانون الايداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ، ولائحته التنفيذية
- تقييم الشركة ضمن أفضل خمس شركات عالمية للإيداع المركزى ، وذلك من خلال مؤسسة جي بي مورجان تشيس الأمريكية العالمية .
- حصول الشركة على جائزة النجم الذهبى في الجودة الشاملة من مؤسسة BID العالمية فى سويسرا .

٢٠٠٣

- تطوير نظام التسوية لتوفير إمكانية تسوية عمليات التداول في أربع توقيتات محددة تبدأ من اليوم التالى للتداول (T+1) وحتى اليوم الرابع للتداول (T+4)
- تقديم خدمات الإستعلام للمستثمرين عن محافظ أوراقهم المالية من خلال عدة بدائل (الإنترنت-البريد الإلكتروني-البريد المسجل -الفاكس -التليفون المحمول -الخدمة الصوتية IVR)

آملين أن تستمر الشركة على نفس النهج من العمل الدؤوب الذي يكفل لها تحقيق مزيد من النجاحات .

ملامح التطور في أنشطة الشركة

قيد الأوراق المالية

كان لقانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ أثراً واضحا في زيادة عدد الأوراق المالية المقيدة بنظام الإيداع المركزي، كما أنه لا يمكن إغفال حجم التغير الذي حدث بالسوق خلال السنوات القليلة الماضية وتطوير البنية الأساسية للأطراف الرئيسية فى السوق، واستيعاب الجهات المستفيده من خدمات نظام الإيداع المركزى لمميزاته وما ترتب على تطبيقه من توفير الجهد والوقت وذلك بإختصار الإجراءات فيما بين إصدار الأوراق المالية وبدء تداولها بالبورصة.

ونتيجة لذلك أرتفع عدد الاعضاء والمشتركين بنظام الإيداع المركزى والمستفيدين من خدماته المختلفة خلال السنة الحالية بنسبة ٦ ,١٣٪ عن مثيله فى العام الماضى.

وقد بلغ عدد الجهات المصدرة المقيدة بالإيداع المركزى خلال عام ٢٠٠٣ ، ١٠٠٨ جهة، وعدد شركات الوساطة في الأوراق المالية ١٤٥ شركة، وعدد ١٨ بنك مرخص له بمزاولة نشاط أمناء الحفظ، بالإضافة الى عدد ١٨ جهة كأعضاء تسوية من غير الجهات المذكورة سلفاً.

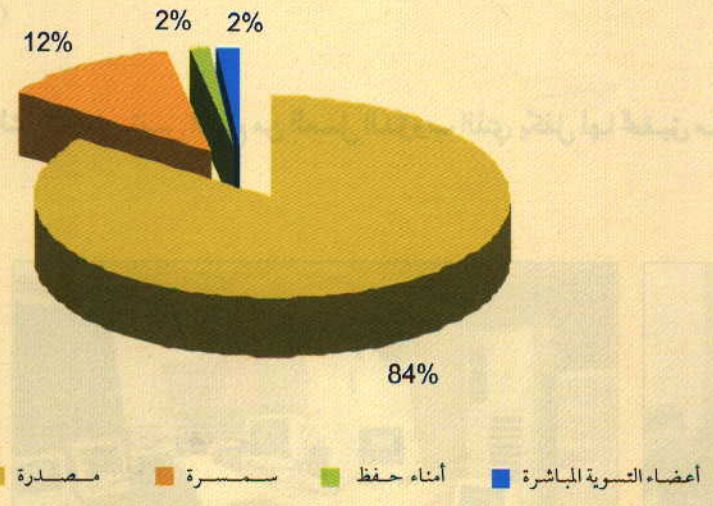

تطور عدد الأسهم المقيدة بنظام الإيداع المركزي اعتباراً من ١٩٩٧ حتى نهاية ٢٠٠٣

زيادة عدد الجهات المصدرة المودعة مركزياً خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٥,٩ ٪عن عام ٢٠٠٢

تطور عدد سندات الشركات المقيدة بنظام الإيداع المركزي اعتبارا من ١٩٩٧ حتى نهاية ٢٠٠٣

زيادة عدد الشركات المصدرة للسندات المودعة مركزياً لدى الشركة خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ٨,٧ ٪عن عام ٢٠٠٢

نظام التسوية

شهدت الشركة منذ بداية نشاطها في أكتوبر ١٩٩٦ وعلى مدى ثماني سنوات متتالية طفرات متعددة فى مجال الخدمات التي تقدمها وفى الإطار التشريعي الذي تعمل من خلاله.

فقد قامت الشركة بالعمل في اتجاهين متوازيين ، أولهما التطوير المستمر للخدمات ، وثانيهما إنشاء آليات جديدة لخدمة السوق وفقاً للقوانين السارية وتطبيق قرارات الهيئة العامة لسوق المال.

ومن أهم ملامح الاتجاه الأول تطوير نظام التسوية لمواجهة متطلبات التسوية في توقيتات مختلفة على التفصيل التالى:

T+1 تسوية العمليات المنفذة على السندات الحكومية. (●)

T+2 تسوية العمليات المنفذة على الأوراق المالية الأكثر نشاطاً والمقيدة بالإيداع المركزى. (●)

T+3 تسوية العمليات المنفذة على الأوراق المالية المقيدة بالإيداع المركزى.

T+4 تسوية العمليات المنفذة على الأوراق المالية المادية وغير المقيدة بالإيداع المركزى.

يتضح مما سبق انخفاض عدد العمليات التي تمت تسويتها على أوراق مالية غير مودعة مركزياً حيث بلغ ٢١٦٥ عملية بكمية أسهم تبلغ ٢,٨١٤,٩٨٥,٢٣٨ سهم بقيمة ٣,٠٧٧,٠١٢,٨٤٨ جنيه مصري خلال عام ٢٠٠٣، في حين ارتفع فيه عدد العمليات التي تمت تسويتها على أوراق مالية مودعة بنظام الإيداع المركزي، حيث بلغ ١,٢٢١,٤٤٨ عملية بكمية أسهم تبلغ عدد ١,٣٦٥,٩٣٥,٤٤٩ سهم بقيمة إجمالية تبلغ ٢٠,٠٧٠,٣٤٥,٧٤٧ جنيه مصرى.

● T: يوم التداول بالبورصة . .

● ١/١/٢٠٠٤ بدء اتمام تسوية سندات الخزانة فى T+1

● ١٨/٧/٢٠٠٢ بدء تنفيذ قرار الهيئة العامة لسوق المال بتسوية الأوراق المالية الأكثر نشاطاً فى T+2

تطور عدد العمليات التى تمت تسويتها على الأوراق المالية المودعة مركزياً و عدد العمليات التى تمت تسويتها على الأوراق المالية غير المودعة مركزياً اعتباراً من عام ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠٣

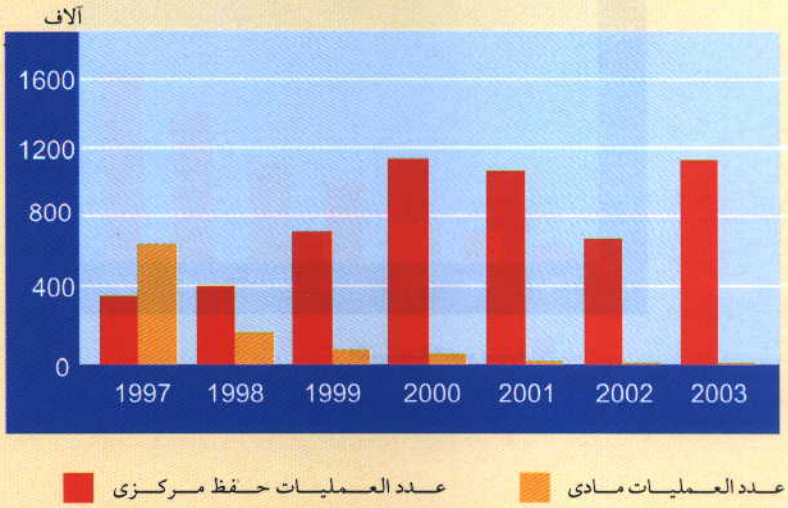

تطور قيمة العمليات التى تمت تسويتها على الأوراق المالية المودعة مركزياً و قيمة العمليات التى تمت تسويتها على الأوراق المالية غير المودعة مركزياً اعتباراً من عام ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠٣

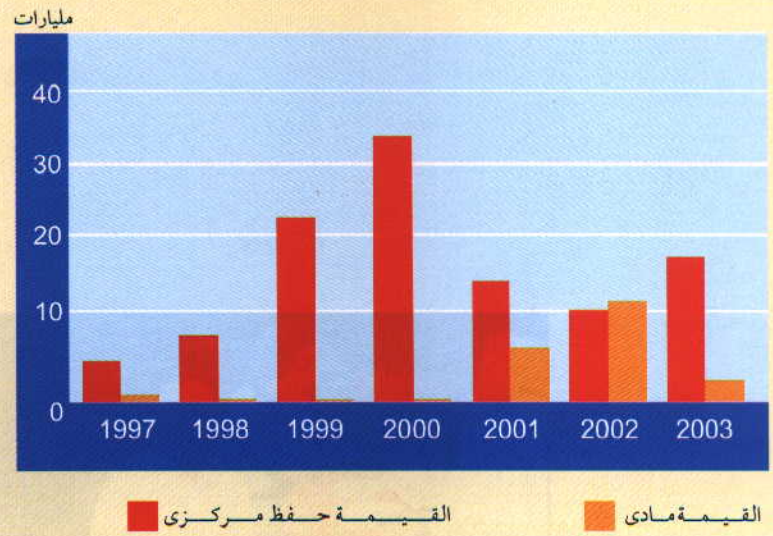

زادت القيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة بنظام الإيداع المركزي بنسبة ٢٩,٧٪ عن العام السابق

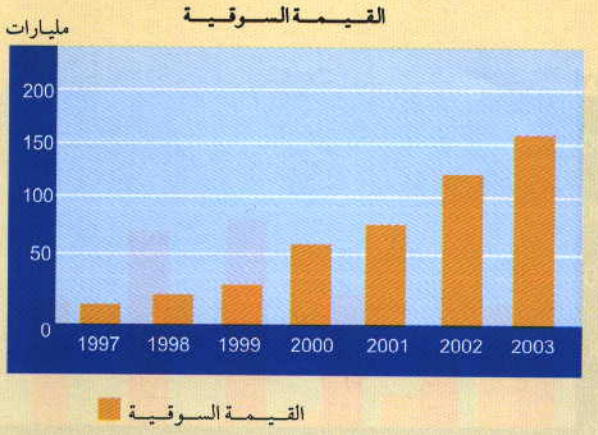

تطوير النظم القائمة لدى الشركة

بعد قيام الشركة بإرساء القواعد الأساسية لأنشطتها الرئيسية والعمل نيابة عن الجهة المصدرة في إدارة سجلات مساهميها وتنفيذ العمليات التى تقررها الجمعيات العمومية للجهات المصدرة من توزيع أرباح أوزيادة في رؤوس أموالها أو تعديل القيمة الإسمية أو اندماجات أواستهلاكات أوتخفيضات أوغيرها من العمليات التي يقوم نظام العمل بالشركة بتبسيط إجراءاتها وتقليل الوقت والجهد الذى كانت تستغرقه .

نظام صرف الأرباح

فقد تم تنفيذ عدد ١٨٩ عملية توزيع أرباح نقديه ، عدد ١٧١ عملية تجزئة للقيمة الأسمية للأسهم ، عدد ٣٩ عملية توزيع أسهم مجانية ، عدد ٦ عمليات تخفيض لرأس المال ، عدد ٦١ عملية توزيع عوائد السندات ، وعدد عمليتين استرداد للسندات .

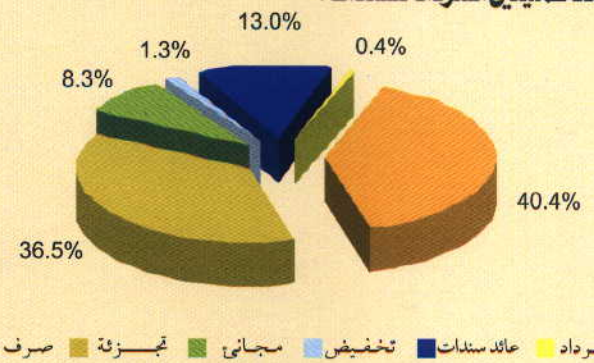

اتجهت الشركة الى تطوير هذه الخدمات واضافة خدمات أخرى ، فقد تم تطوير نظام توزيع الأرباح وإنشاء نظام جديد يتيح الصرف من خلال شركة مصر للمقاصة مباشرة والمنافذ التابعة له فى البنوك ، كما تعددت وسائل الصرف من صرف نقدي من منافذ البنوك المشتركة بالنظام وتحويلات الى الحسابات الجارية للعملاء داخل وخارج مصر ، وإصدار شيكات .

وتيسيراً على المساهمين قامت الشركة بتطبيق نظام توصيل الأرباح الى المقار التى يحددها المستثمر فى إستمارة الإشتراك بالخدمة .

تطور قيمة الأرباح المنصرفة منذ عام ١٩٩٨ حتى نهاية عام ٢٠٠٣

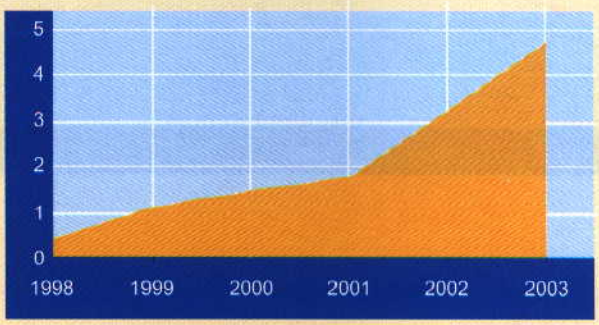

تطور عدد المساهمين الذين قاموا بالصرف منذ عام ١٩٩٨ وحتى نهاية عام ٢٠٠٣

تزايد عدد منافذ الصرف اعتباراً من عام ١٩٩٨ حتى نهاية عام ٢٠٠٣

آليات جديدة للمستثمرين

كان من أهم الآليات الجديدة إنشاء صندوق ضمان التسويات بناء على قرار الهيئة العامة لسوق المال وكان له أثراً كبيراً في التزام أطراف عملية التداول بإتمام التسوية في الموعد المحدد لها دون حدوث أي تأخير

ويتضح الدور الايجابي الذي قام به صندوق ضمان التسويات في سوق المال فى انخفاض حجم وقيمة العمليات التى تتأخر تسويتها، والأهم من ذلك تسوية جميع عمليات التداول المنفذة بالبورصة.

الإنخفاض التدريجي بالنسبة لعدد العمليات التي تدخل الصندوق لتسويتها

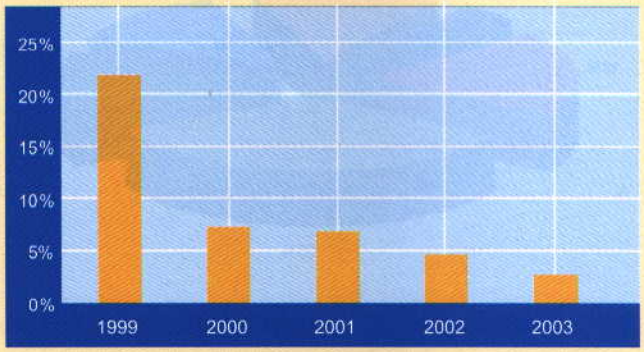

الإنخفاض التدريجي بالنسبة لقيمة العمليات التي تدخل الصندوق لتسويتها

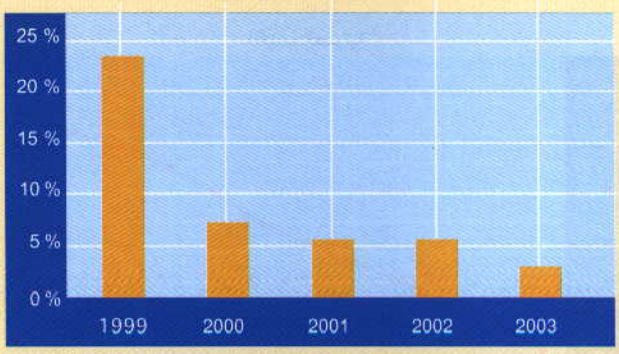

الثـــقـــة والأمـــان للمـــســـتـــثـــمـــر

شهد عام ٢٠٠٣ اهتماماً بالغاً بالمستثمرين، فقد قامت الشركة بتطوير مجموعة الخدمات التى تم البدء في تقديمها في ديسمبر ٢٠٠٢ ، من خلال توسيع نطاقها بصورة تمكن المستثمرين من الإطلاع على البيانات المتعلقة بمحافظهم من الأوراق المالية بسهولة ويسر وكل ما ينتج عنها من مستحقات، وحركة البيع والشراء التي تتم عليها .

كما يمكن للمستثمر متابعة القيمة الإسمية والسوقية لمحفظة أوراقه المالية لحظياً. كما أستطاعت الشركة توفير أكثر من وسيله آمنة للمستثمر للتعرف على هذه المعلومات وتتمثل هذه الوسائل في الخدمة الصوتية(الإنترنت-البريد المسجل -البريد الإلكترونى -التليفون المحمول -الفاكس

خدمة الإنترنت تستقطب العدد الأكبر من المستثمرين

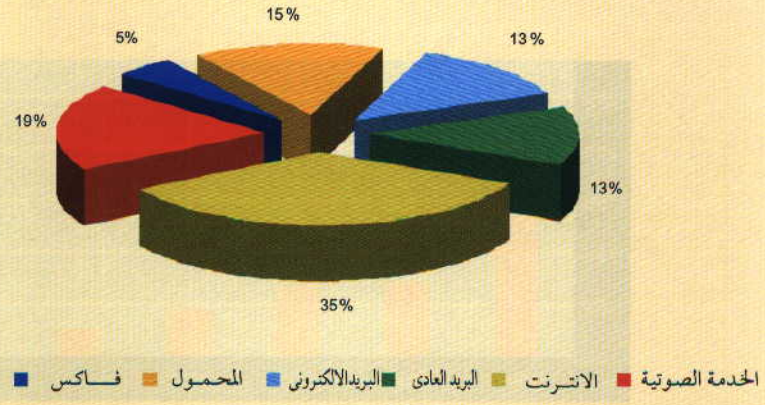

خدمات الإستعلام للمستثمرين فى الأوراق المالية

أولاً : الخدمة الصوتية

هي أحد الخدمات المتميزة التي تتيح للمستثمر الإستعلام من الشركة على مدار ٢٤ ساعة من أى مكان داخل أو خارج مصر من خلال كود خاص بالمستثمر يتم استخدامه بواسطة التليفون.

ثانياً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

أنشأت الشركة موقعاً لها على شبكة الإنترنت حيث يقوم المستثمر بالدخول إلى الموقع والاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بمحفظة أوراقه المالية وقد بلغ عدد المشتركين بهذه الخدمة ١٣٧٦ مشترك بنهاية عام ٢٠٠٣

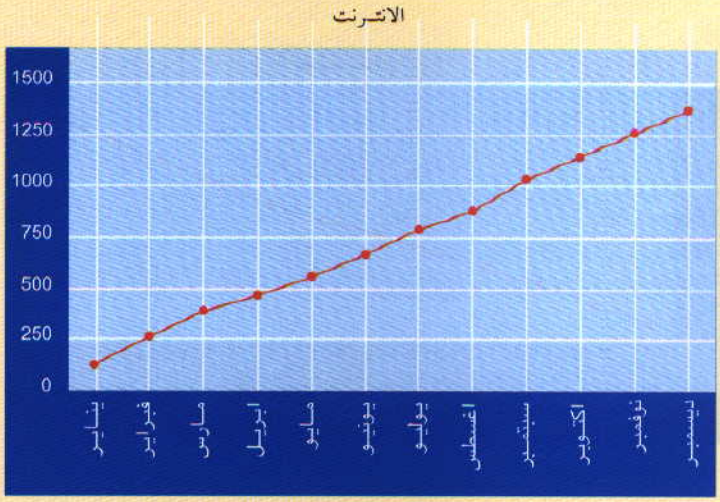

ثالثاً: البريد الإلكتروني

يتم مخاطبة المشترك فى هذه الخدمة برسائل إلكترونية على عنوان بريده الإلكترونى بالبيانات المتعلقة بمحفظته من الأوراق المالية، والرد على أية تساؤلات متعلقة بهذه المحفظة.

بلغ عدد المشتركين فى هذه الخدمة ٦٧٦ مشترك

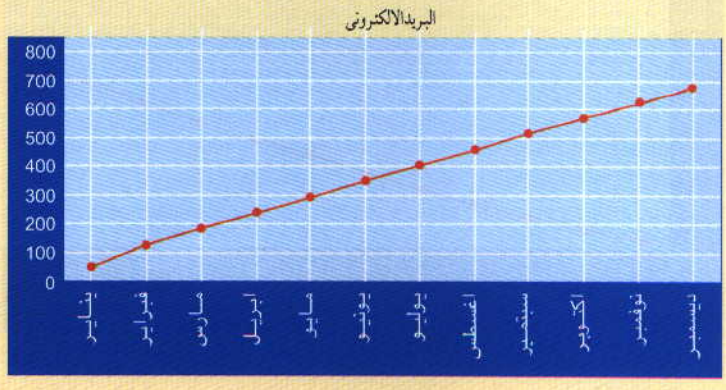

رابعا: المحمول

رسائل قصيرة من خلال التليفون المحمول (SMS) حيث يقوم النظام الآلى بالشركة بإرسال رسائل قصيرة على التليفون المحمول للمستثمر المشترك فى هذه الخدمة تتضمن بيان العمليات المنفذة بإسمه وكذا بيان بالعمليات التى تمت تسويتها لصالحه.

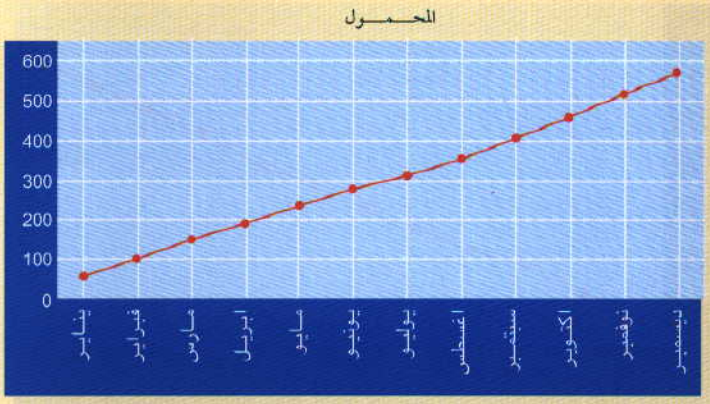

خامساً : الفاكس

تقوم الشركة بإرسال البيانات الخاصة بمحفظة الأوراق المالية للمشترك على الفاكس الخاص به، وقد بلغ عدد المشتركين فى هذه الخدمة ٣٩٢ مشترك

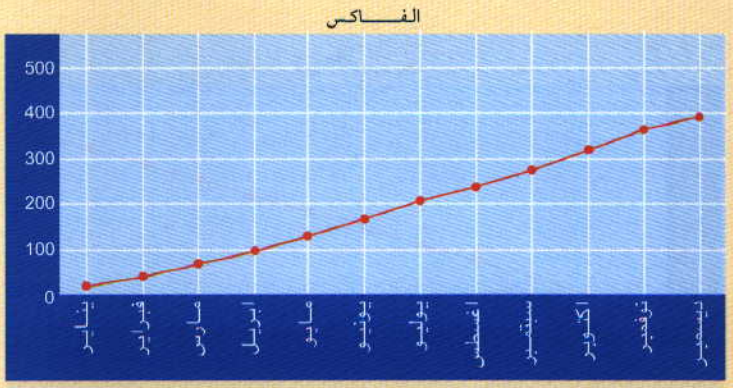

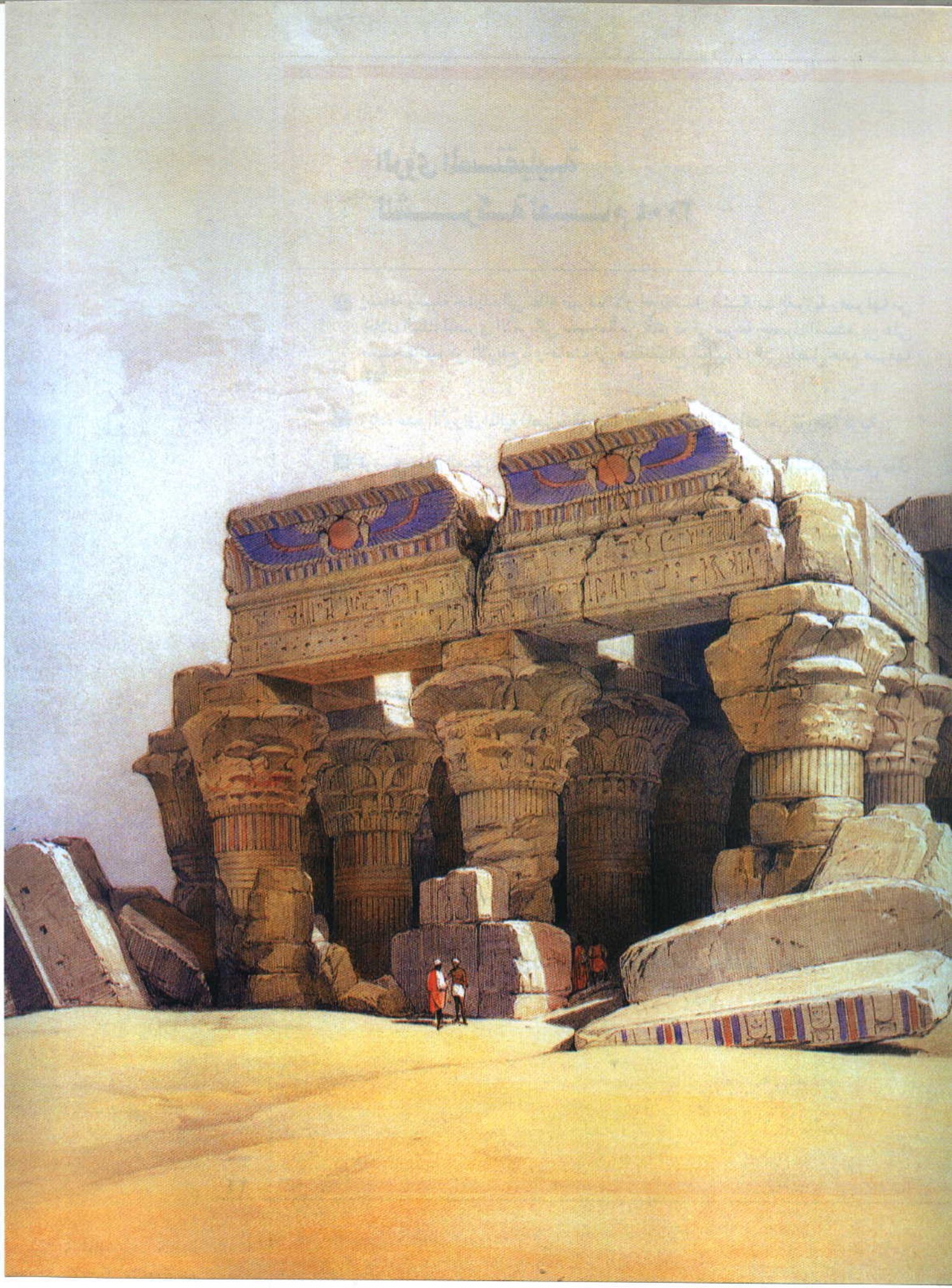

الرؤى المستقبلية للشركة لعام ٢٠٠٤

- إضافة وسيلة جديده الى نظام صرف الأرباح بإصدار الشيكات الفورية وصرفها من خلال البنك المصري الأمريكي مساهمةً من الشركة في سرعة حصول المستثمرين على مستحقاتهم من الأرباح، وخاصة في حالة المبالغ الكبيرة والتي يفضل عدم صرفها نقداً .
- زيادة عدد الأوراق المالية المصرية التي يتم التداول عليها في أكثر من بورصة عربية
- توسيع نطاق العمل بإتفاقية التعاون الثلاثى بين مصر والكويت ولبنان لتشمل دول عربية أخرى .
- تعديل لائحة شئون العاملين بالشركة لتتوافق مع قانون العمل الجديد رقم١٢ لسنة٢٠٠٣ .
- إتاحة حصول الجهات المصدرة لأوراق مالية مودعة لدى الشركة على خدمة البيانات المنشورة على صفحة الشركة على شبكة الإنترنت مثل هيكل المساهمين وحركة التداول اليومية على أوراقها المالية وآخر ملاك لرأس مالها . . . . . الخ .
- البدء فى تشغيل نظام تسليف الأوراق المالية بعد مناقشته واعتماده من قبل الهيئة العامة لسوق المال .
- إعادة توزيع رأس مال الشركة على جميع أعضاء الإيداع المركزى والمستفيدين من خدماتها وفقاً لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية .
- الربط مع شركات الايداع المركزي العربية
- إتمام عملية ايداع السندات الحكومية في نظام الإيداع المركزى لدى الشركة تطبيقاً لقرار وزير المالية .
- دراسة إنشاء المركز التبادلى للشركة فى التجمع الخامس -القاهرة الجديدة

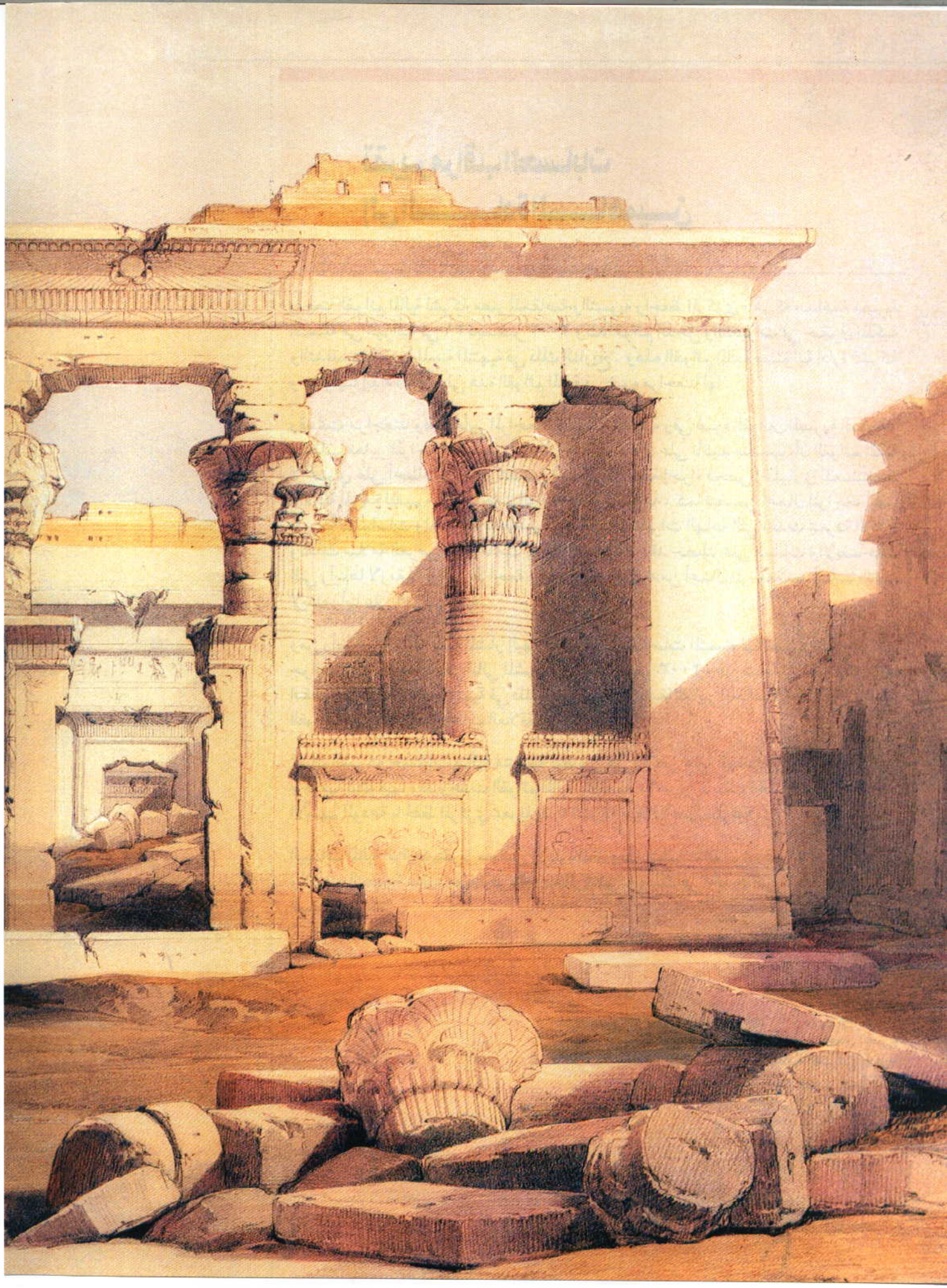

تقرير مراقب الحسابات
إلى السـادة المسـاهمين

راجعنا القوائم المالية لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي- شركة مساهمة مصرية المتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وكذا قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية و الدولية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية، وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد الأسهم المودعة بالحفظ المركزي بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

طه محمود خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
س.م.م. ٥١٣٦
القاهرة في ٨ إبريل ٢٠٠٤

الميزانية

	ايضاح	٢٠٠٣ جنيه مصري	٢٠٠٢ جنيه مصري
الأصول			
الأصول طويلة الأجل			
الأصول الثابتة	٤	١٩,٠٢٨,٨٠٩	٢٠,٠٥٣,٠٢٧
الأصول المتداولة			
المدينون والمصروفات المدفوعة مقدما بالصافى	٥	١٢,١١٧,٧٠١	٨,٨٦٤,٢٩٣
النقدية	٨	١٣,٨٤١,٣٦٩	٩,٨٦٥,٤١٧
بنك توزيعات كوبونات	٨	٢٥٢,٦١٣,٣١٥	١٥٣,٥٦٠,٢٩٣
		٢٧٨,٥٧٢,٣٨٥	١٧٢,٢٩٠,٠٠٣
الالتزامات المتداولة			
الدائنون والمصروفات المستحقة	٩	١٥,٣٧١,٩٤٧	١١,٤١٢,٢٦٤
دائنو توزيعات كوبونات	١٠	٢٥٢,٦١٣,٣١٥	١٥٣,٥٦٠,٢٩٣
دائنو التوزيعات		٢,٢٧٠,٢٥٦	١,٦١٧,٩٤٦
مخصص مطالبات	١١	٧,١٩٢,٢٧٧	٤,٩٢٧,٨٥٨
		٢٧٧,٤٤٧,٧٩٥	١٧١,٥١٨,٣٦١
صافى الأصول المتداولة		١,١٢٤,٥٩٠	٧٧١,٦٤٢
إجمالى الاستثمار		٢٠,١٥٣,٣٩٩	٢٠,٨٢٤,٦٦٩
يتم تمويله على النحو التالى:			
حقوق المساهمين			
راس المال	١٢	١٨,٧٥٠,٠٠٠	١٨,٧٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	١٣	١,١٥٤,٥٧٠	١,٠٢٢,٤٠٦
الأرباح المرحلة		٢٤٨,٨٢٩	٧,٩٧٣
		٢٠,١٥٣,٣٩٩	١٩,٧٨٠,٣٧٩
الالتزامات غير المتداولة			
دائنو شراء أصول ثابتة			١,٠٤٤,٢٩٠
		٢٠,١٥٣,٣٩٩	٢٠,٨٢٤,٦٦٩
حسابات نظامية	٢١	١٤٨,٠٠٧,٩٠٢,٢٥٥	٩١,٦٤٦,٣٧٣,٣٢١

قائمة الدخل
للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

	ايضاح	٢٠٠٣ جنيه مصري	٢٠٠٢ جنيه مصري
الإيرادات			
إيرادات الخدمات	١٤	٢٤,٣١٤,٢٩٣	٢٣,٦٠٩,٢٩٦
تكلفة الخدمات	١٥	(٢٣,٦٣٤,٣٠٤)	(٢٢,٩٧٦,٧٤٨)
إجمالى الربح		٦٧٩,٩٨٩	٦٣٢,٥٤٨
الإيرادات الأخرى	١٦	١٤,٩٠٨,٦٨٨	١٢,٨٠٧,٩١٦
		١٥,٥٨٨,٦٧٧	١٣,٤٤٠,٤٦٤
المصروفات			
العمومية والادارية	١٧	(٨,١١٩,٣١٦)	(٧,٩١١,٣٢٤)
مخصصات	١٨	(٤,٨٢٦,٠٨٥)	(٣,٨٧٨,٠٧٣)
		(١٢,٩٤٥,٤٠١)	(١١,٧٨٩,٣٩٧)
صافى أرباح السنة		٢,٦٤٣,٢٧٦	١,٦٥١,٠٦٧

قائمة التغير فى حقوق الملكية
للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

	رأس المال جنيه مصري	الاحتياطى القانونى جنيه مصري	الارباح المرحلة جنيه مصري	المجموع جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢	١٨,٧٥٠,٠٠٠	٩٣٩,٨٥٣	٥٧,٤٠٥	١٩,٧٤٧,٢٥٨
صافى ربح السنة	----	----	١,٦٥١,٠٦٧	١,٦٥١,٠٦٧
المحول الى الاحتياطي القانوني	-----	٨٢,٥٥٣	(٨٢,٥٥٣)	----
توزيعات الأرباح	-----	----	(١,٦١٧,٩٤٦)	(١,٦١٧,٩٤٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	١٨,٧٥٠,٠٠٠	١,٠٢٢,٤٠٦	٧,٩٧٣	١٩,٧٨٠,٣٧٩
صافى ربح السنة	---	----	٢,٦٤٣,٢٧٦	٢,٦٤٣,٢٧٦
المحول إلى الاحتياطي القانوني	---	١٣٢,١٦٤	(١٣٢,١٦٤)	----
توزيعات الأرباح	---	----	(٢,٢٧٠,٢٥٦)	(٢,٢٧٠,٢٥٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣	١٨,٧٥٠,٠٠٠	١,١٥٤,٥٧٠	٢٤٨,٨٢٩	٢٠,١٥٣,٣٩٩

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

	ايضاح	٢٠٠٣ جنيه مصري	٢٠٠٢ جنيه مصري
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة		٢,٦٤٣,٢٧٦	١,٦٥١,٠٦٧
التعديلات للبنود التالية :			
إهلاك الأصول الثابتة		٤,١٦٧,١٨٣	٤,٥٦٣,٩٦٩
المخصصات المستخدمة		(٨٩,١٥٢)	(٤٠٨)
المخصصات		٤,٨٢٦,٠٨٥	٣,٨٧٨,٠٧٣
خسائر بيع أصول ثابتة		----	١٨١,٧٣٠
أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل:		١١,٥٤٧,٣٩٢	١٠,٢٧٤,٤٣١
الدائنون والمصروفات المستحقة		٢,٩١٥,٣٩٣	(١,٤٣٣,٧٢٥)
دائنو توزيعات كوبونات		٩٩,٠٥٣,٠٢٢	٤٥,٤٤٨,٧٧٥
المدينون والمصروفات المدفوعة مقدما		(٥,٠٧٥,٩٢٢)	(٣,٨٠٧,٥٧٢)
الضرائب المدفوعة		(٦٥٠,٠٠٠)	---
صافى النقدية من الأنشطة التشغيلية		١٠٧,٧٨٩,٨٨٥	٥٠,٤٨١,٩٠٩
الأنشطة الاستثمارية			
المشروعات تحت التنفيذ		----	(٢,٩٧٦,٥١٤)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		----	٤,٥١٣,٨٧٠
شراء أصول ثابتة		(٣,١٤٢,٩٦٥)	(٧,٩٥٣,٣٦٤)
استبعادات أصول ثابتة		----	٨,٠٩٥
دائنو شراء أصول ثابتة		----	(١,٠٤٤,٢٩١)
صافى النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(٣,١٤٢,٩٦٥)	(٧,٤٥٢,٢٠٤)
الأنشطة التمويلية			
مدفوعات دائنو التوزيعات		(١,٦١٧,٩٤٦)	(٢,٥٧٧,٦٥٨)
صافى النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		(١,٦١٧,٩٤٦)	(٢,٠١٢,٦٢٥)
الزيادة في النقدية		١٠٣,٠٢٨,٩٧٤	٤٠,٤٥٢,٠٤٧
النقدية في أول السنة		١٦٣,٤٢٥,٧١٠	١٢٢,٩٧٣,٦٦٣
النقدية في نهاية السنة	٨	٢٦٦,٤٥٤,٦٨٤	١٦٣,٤٢٥,٧١٠